اللجنة
الدولية
للحقوقيين

٢٦ إبريل ٢٠١٨

مصر: يجب الإفراج فوراً عن هشام جنينة وإلغاء الحكم الصادر ضده

طالبت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم السلطات المصرية بإلغاء الحكم الصادر ضد هشام جنينة، المستشار السابق والرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات في مصر، والإفراج الفوري عنه. أدانت محكمة عسكرية بالقاهرة جنينة يوم الثلاثاء ٢٤ إبريل وحكمت عليه بالحبس لمدة خمس سنوات بتهمة "نشر معلومات خاطئة تضر بالأمن القومي."

وتتعلق التهم بمقابلة قام بإجرائها جنينة مع إحدى وسائل الإعلام انتقد فيها تدخل السلطات المصرية في العملية الانتخابية وأشار إلى وجود مستندات تدين قادة سياسيين وعسكريين منذ عام ٢٠١١، بما في ذلك حالات لانتهاكات حقوق الإنسان.

عقدت الجلسة الأولى للمحاكمة العسكرية يوم ١٨ إبريل، وبناء على طلب هيئة الدفاع تم التأجيل إلى ٢٠ إبريل لتتمكن الهيئة من الاطلاع على ملف القضية، وتم إصدار الحكم بعد مرور أربعة أيام على الجلسة الثانية.

وقال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين أن "احتجاز جنينة وملاحقته قضائيا والحكم عليه لمجرد ممارسة حقه في حرية التعبير بشكل سلمي ومشروع هو دليل على ما يمكن أن تقوم به الحكومة والجيش في مصر من أجل إسكات الأصوات المعارضة." وأضاف بنعربية أنه "بعد محاكمة غير عادلة بشكل صارخ أمام محكمة عسكرية لا ينبغي محاكمته أمامها من الأساس، يجب على السلطات المصرية التوقف عن هذه التمثيلية والإفراج بشكل فوري وبدون شروط عن هشام جنينة."

خلفية

تم القبض على هشام جنينة في ١٣ فبراير بعد أن قام بإجراء مقابلة مع إحدى وسائل الإعلام والتي قال فيها، من ضمن أشياء أخرى، أن سامي عنان، رئيس أركان الجيش السابق، بحوزته مستندات تدين قيادات الدولة السياسية والعسكرية. وقد أصدر المتحدث العسكري بياناً قبل القبض على هشام جنينة بيوم يقول فيه أن ما صرح به جنينة يستهدف إثارة الشكوك حول الدولة ومؤسساتها في الوقت الذي تحارب فيه القوات المسلحة الإرهاب في سيناء، مضيفاً إلى أن القوات المسلحة سوف تستخدم كل الحقوق التي كفلها لها الدستور والقانون لحماية الأمن القومي، وأنها ستحيل الأمر إلى جهات التحقيق المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية.

ووفقا للمعلومات التي قدمها محاميه، فإن جنينة حالياً محبوس انفراديا في سجن الاستئناف بالقاهرة، وحالته الصحية في تدهور بسبب الإصابات التي وقعت له جراء الاعتداء عليه في يوم ٢٧ يناير، والتي جعلته في حاجة للتدخل الجراحي.

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. ت: +41.22.979.3817، البريد الإليكتروني: said.benarbia@icj.org